اليوم ذكرى اعتلاء محمد السادس العرش

المغرب : خمس سنوات زاهية بالمنجزات والمستقبل واعد بالكثير

● الثلاثون من يوليو ٢٠٠٤م هي الذكرى الخامسة لتولي جلالة الملك محمد السادس عرش المغرب الذي يعتبر من أعرق الأنظمة الملكية والذي تأسس منذ أكثر من ١٢ قرنا .. ويشكل عيد العرش حدثاً وطنياً يجسد دلالات التلاحم القائمة بين الشعب ونظام الحكم .

وينظر الأشقاء المغاربة بتفاؤل كبير إلى المستقبل منذ اعتلاء الملك الشاب مقاليد الحكم في الـ ٣٠ من يوليو ١٩٩٩م ليعيش المغرب فترة متميزة من تاريخه ترتكز على الادارة القوية الملتزمة بضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعددية الحزبية واقامة دولة النظام والقانون ..

إعداد /صادق هزبر

■ الرئيس/ علي عبدالله صالح

■ الملك/ محمد السادس

وهو ما جعل المملكة المغربية تحتل رقما صعباً في الخارطة الدولية . وتربط الجمهورية اليمنية علاقات متينة مع المغرب يجسدها روح الأخوة والتفاهم والاحترام المتبادل بين البلدين الشقيقين حيث وتطورات العلاقة في الفترة الماضية- بالتوقيع على ٥٣ اتفاقية وبروتوكول تعاون ومحاضر اجتماعات منذ الفترة مابين ١٩٨٥م - ٢٠٠٠م ومنها اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ ومنها أخرى في طور المصادقة عليها من قبل البلدين الشقيقين وتتواصل المباحثات بين البلدين من خلال اللجان الوزارية المشتركة على كافة المجالات وهذا ما يؤكد حرص القيادتين بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والملك المغربي محمد السادس للارتقاء بالعلاقات الثنائية الى مراتب متقدمة لما فيه خدمة ومصلحة البلدين ، كما أسهم المغرب بفاعلية في العمل العربي المشترك وفي نشاط الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ودول المغرب العربي وشغلت القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة بالاضافة الى الشأن العراقي حيزاً هاماً في سياسته الخارجية

تحول جديد

أما على صعيد الشأن الداخلي :

فإن هذه المناسبة تمثل مدلولا يحمل في طياته معان سامية وتحققت لدولة المغرب سواء بتبنيها مفهوما جديدا للسلطة قائمة على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية .. ويستند على خيار التعددية الحزبية وبناء دولة القانون .. واحترام حقوق الانسان وترسيخ الاستقرار للجميع .. وإعادة ترتيب البيت المغربي وجعله واجهة مفصلة للاستثمارات الخارجية وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي مما جعله من الدول القلائل في العالم النامي التي تمثل صادراتها الصناعية مايقرب من اكثر من ٧٠٪ من مجموع مبيعاته الى الخارج واكسب موقع المغرب في ملتقى تيارات التبادل الكبرى وقربه من المواقع الاقتصادية والمالية والاوروبية الرئيسية وتمتعه باستقرار سياسي واجتماعي .. وتوفير اليد العاملة المغربية المؤهلة وانشاء منطقة التبادل الحرة بطنجة وسن قوانين الاستثمارات الملائمة وتوفير إطار مناسب للمستثمرين كل ذلك مكن المغرب من جلب رؤوس الاموال عن طريق الاستثمارات وفي ضوء هذه العوامل أصبح المغرب من اهم الواجهات التي تستقطب اهتمام المستثمرين الاجانب .

قطاع السياحة

ويلعب قطاع السياحة في المغرب دورا هاما في انعاش الاقتصاد الوطني والنهوض به نظرا لما تزخر به من مؤهلات سياحية عالية ورصيد تاريخي وطبيعي خلاب ومتنوع جعله منتجعا سياحيا يجذب ملايين السياح سنويا وتساهم مداخيل القطاع السياحي بحوالي ٧,٨٪ من الناتج المحلي للمغرب وفقا لمعلومات سابقة واستطاعت دولة المغرب التغلب على كل المعوقات التي تعترض القطاع السياحي ووفرت كافة الامكانات السياحية لزيادة الاسهام الاقتصادي لهذا القطاع بالرغم من تعرض الدار البيضاء لاعتداءات ارهابية في مايو ٢٠٠٣م كانت تهدف لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد .

القطاع الزراعي

ويلعب القطاع الزراعي دورا اقتصاديا واجتماعيا مهما ويساهم بقسط وافر في الجهود التي تبذلها المغرب في سبيل النهوض التنموي ويشغل هذا القطاع نصف السكان المغاربة ويساهم بـ«٧٠٪» من الناتج المحلي بالاضافة الى قطاع الثروة الحيوانية وقطاع الصيد البحري والثروة السمكية ويعد المغرب من اكبر منتجي ومصدري الموارد البحرية بأفريقيا والعالم العربي .

الصناعة

وتتميز الصناعة المغربية بتنوع بنياتها بحيث أصبح من بين الدول القلائل السائرة في طريق النمو وتحتل صادراته الصناعية مركزا متقدما ويتكون القطاع الصناعي من القطاعات الغذائية والملابس الجاهزة والصناعات النسيجية والجلد وتتكون الصناعات الغذائية اساسا من انتاج السكر الذي يبلغ قرابة ٥٠٠ الف طن سنويا اي مايعادل ٧٥٪ من الحاجيات الاستهلاكية الوطنية بالاضافة الى صناعة الحليب .

وتمثل صناعة النسيج والجلد أكثر من ٢٢٪ من الرقم الاستدلالي للانتاج الصناعي وهذا القطاع موجه اساسا الى الخارج حيث يمثل حوالي «٤٠٪» من مجموع الصادرات كما يشغل ٤١٪ من مجموع اليد العاملة المشغلة للصناعة .. وتعرف الصناعة الميكانيكية نشاطا متميزا بفعل انتاج السيارات وخصوصا السيارات الاقتصادية من نوع «فياتuno» وتمثل الصناعة التقليدية ٨٪ من الناتج الداخلي وتشمل انتاج الزربية - السجاد - الملابس التقليدية والحلي والخزف والزليج والنقش على الخشب .

« ٥٣ » اتفاقية وبروتوكولاً للتعاون تجسد العلاقات المتينة بين اليمن والمغرب

العلاقة اليمنية - المغربية

تسود العلاقة اليمنية المغربية روح الأخوة والصداقة والتفاهم والاحترام المتبادل وترتكز هذه العلاقات على قواسم مشتركة تتجلى في مبادئ الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحرص على تطور العلاقات مع دول الجوار والبحث عن سبل التضامن العربي والدعوة الى تضامن السلم الدوليين وقد ساعد على ذلك رؤية البلدين المتطابقة ازاء القضايا والأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية والعالم .

لجان مشتركة

وقد شهدت علاقات التعاون بين اليمن والمغرب تطورا كبيرا وقفزات نوعية تمثلت على الخصوص في تشكيل اللجان المشتركة اليمنية المغربية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني وقد عقدت اللجنة المشتركة أربع دورات كانت الأولى في مدينة الرباط عام ١٩٩٢م تلتها الدورة في العاصمة صنعاء عام ١٩٩٧م ثم الدورة الثالثة في الرباط عام ١٩٩٩م وأخيرا الدورة الرابعة في العاصمة صنعاء عام ٢٠٠١م وخلال الدورتين الثالثة والرابعة تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون والبرامج التنفيذية ومحاضر الاجتماع .

تطور ملموس

ويتكون الاطار القانوني للعلاقات اليمنية المغربية من حوالي ٥٣ اتفاقية وبروتوكول تعاون وبرامج تنفيذية ومحاضر اجتماعات تم التوقيع عليها في مناسبات مختلفة خلال الفترة مابين الاعوام ١٩٨٥م - ٢٠٠٢م منها اتفاقيات نفذت ومنها اخرى توجد في طور المصادقة عليها من قبل البلدين وقد وقعت هذه الاتفاقيات اما على المستوى الحكومي او على مستوى المنظمات والهيئات غير الحكومية سواء عبر التعاون في المجال العلمي والاكاديمي بين الجامعات ،، والغرف التجارية والصناعية - مراكز انعاش الصادرات - مجالس الاعمال - البرلمان - نقابة الصحافيين - المجالس المحلية .

وتتميز العلاقات اليمنية والمغربية بإطار التعاون الشامل والمتنوع حيث تغطي الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة كافة مجالات التعاون تشمل كذلك قطاعات الاقتصاد والاستثمار والسياحة والتجارة والصناعة والشؤون الثقافية والاشغال والصيد البحري والنقل والشباب والرياضة والاتصال والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والصحة والعمل والتدريب المهني وغيرها من الاتفاقيات .

وتنمو هذه العلاقات وتتطور في ظل روح التفاهم والاحترام المتبادل والتوافق والتطابق في وجهات النظر بين البلدين ازاء القضايا الكبرى والقضايا الاقليمية والدولية انطلاقا من ايمانهما بأن تحقيق السلام والتعاون هي الغاية النبيلة للعلاقات بين الدول وان الحوار البناء يبقى هو الاسلوب الأمثل لحل النزاعات والخلافات بين الدول بطرق سلمية .. كما يؤمن البلدان بأهمية التعاون والتفاهم بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة والاستفادة من المنافع المتبادلة على أسس واضحة وثابتة ولعل أبرز دليل على متانة العلاقات القائمة بين اليمن والمغرب هو تنامي التواصل المستمر والتنسيق التام بين قائدي البلدين وتكثيف تبادل الزيارات واللقاءات بين كبار المسؤولين في البلدين وعلى مختلف الأصعدة والتي تسارعت وتيرتها في السنوات الاخيرة وكذا انتظام عقد اجتماعات اللجنة المشتركة اليمنية المغربية والتي تجتمع كل سنتين .

العراقيون ينظرون إلى المؤتمر بلا مبالاة وبوادر فشله أرجح نجاحه

■ ..خدمة قدس برس

شكلت أعمال العنف التي جرت في العراق في الأيام القليلة الماضية، وآخرها انفجار بعقوبة الدموي، تهديدا كبيرا لسير أنعقاد المؤتمر الوطني، الذي سيتمخض عنه اختيار برلمان عراقي مؤقت، يمتلك صلاحيات محاسبة الحكومة ونقض قراراتها.

فالمؤتمر الذي ترى فيه حكومة علاوي خطوة أولى نحو سير العملية الديمقراطية في العراق، وصولا إلى الانتخابات العامة، المزمع إجراؤها في مطلع العام ٢٠٠٥، يشكو من كثرة العراقيل في طريقه. فالتيار الذي يقوده مقتدى الصدر، أعلن رفضه المشاركة في المؤتمر الوطني، معللا ذلك الرفض بالخلاف حول الطريقة المتبعة في اختيار المشاركين.

وعلى الجانب الآخر، أعلنت هيئة علماء المسلمين السنة رفضها المشاركة في المؤتمر، واعتبر الشيخ حارث الضاري أمينها العام، بأن الهيئة غير معنية بالمؤتمر، ولن تشارك فيه. والسبب حتى "لا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن قرارات قد لا تخدم ديننا ووطننا " على حد تعبير الشيخ الضاري.

وأعلن الحزب الإسلامي يوم الثلاثاء ٢٧ (الماضي)، قراره الانسحاب من المشاركة في المؤتمر الوطني، احتجاجا على الطريقة التي تمت بها انتخاب الممثلين في المؤتمر، كما انسحب منه الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وهو القوة السياسية الثالثة في إقليم كردستان.

وفي خضم حالات الرفض المتزايدة، يرى مراقبون للساحة العراقية، أن هناك مؤتمرا وطنيا، من المؤمل أن ينعقد في إحدى الدول العربية، ويضم أكثر من ثمانين حزبا، ومنظمة، وهيئة عراقية، كلها معارضة للمؤتمر الوطني .

من جانب آخر فمن المتوقع أن تدفع "أعمال العنف" المتصاعدة في الأيام الأخيرة، المسؤولين العراقيين إلى إمكانية تأجيل موعد انعقاد المؤتمر الوطني. فقد صرح الرئيس العراقي المعين، غازي الياور، بأنه إذا كان في تأجيل المؤتمر الوطني مصلحة للبلد فإنه سيؤجل، لمدة أسبوع أو أكثر.

ويطمح المسؤولون العراقيون أن تسير أعمال هذا المؤتمر، بالشكل الذي يدعم شرعيتهم على رأس المؤسسات الحكومية العراقية الحالية. غير أن المعارضة الكبيرة التي يواجهها المؤتمر، شكلت واحدة من العوائق الكبرى التي صدمت بها الحكومة العراقية، ومسؤولوها، رغم أنها كانت متوقعة. يُضاف إلى أن أعمال العنف المتصاعدة جاءت متزامنة مع موعد انعقاد المؤتمر، مما جعل عملية السير إلى النهاية في خطوات انعقاد هذا المؤتمر عملية محفوفة بالمخاطر.

ويرى عدد كبير من المراقبين هنا أن المؤتمر ، أخفق حتى قبل أن يُعقد، بسبب الكثير من التجاوزات، والخروقات، التي حدثت.

فقد أعلن الاتحاد الإسلامي الكردستاني انسحابه من المؤتمر بسبب الخروقات التي حصلت في إقليم كردستان، شمال العراق. كما حصل في الانتخابات التمهيدية، التي شهدتها مناطق بغداد، العديد من التجاوزات، حيث اتهم عدد من المشاركين الأحزاب السياسية، بأنها تحاول أن تجير الانتخابات التمهيدية لصالحها، وأن لا مكان لمن هم خارج الأحزاب.

وتقول الدكتورة فاتن سليم الجراح، إن آلية العمل في اللجنة التحضيرية كانت سيئة. وانتقدت التحضيرات المسبقة للأحزاب، بإعداد قوائم بمرشحيها، دون إعطاء الفرص الكاملة للعلمانيين، والمستقلين، وأكدت أن "هناك مؤامرة كبيرة تهدد مسيرة الديمقراطية والحرية في العراق الجديد".

وكانت الانتخابات التمهيدية، التي جرت في بغداد الاثنين مثالا حيا على فشل المؤتمر في أولى خطواته. ففي قاطع الكرخ، من بغداد ومن بين ٨٢٠ مرشحا، يمثلون القاعدة الانتخابية لقاطع الكرخ لم يحضر سوى ٢٠٠ شخص فقط. وعزا عدد من المشاركين هذا الضعف في الإقبال على الانتخابات التمهيدية، إلى سوء الإعلان، وعدم المتابعة، ومحدودية الوقت، وعدم استيعاب الآلية الكاملة للانتخابات.

فيما اتهم عدد آخر من المشاركين بالانتخابات التمهيدية، عددا من الأحزاب المشاركة فيها بأنها تعمدت عدم الإعلان بشكل جيد عن موعد إجرائها، كي يستبعدوا منها الأعضاء المستقلين. وراح عدد آخر منهم إلى اتهام الأحزاب السياسية بأنها قامت بحشد أعضاء من تلك الأحزاب وإدخالهم إلى قاعة الانتخابات دون ورود أسمائهم في قائمة الانتخابات.

وقابل الشارع العراقي، المنشغل بهمومه هذه الانتخابات والتحضيرات لانعقاد المؤتمر الوطني بكثير من اللامبالاة. فهو الغارق حتى أذنيه في هموم الأمن، والخدمات الأساسية، التي سجلت غياب لافت للنظر. يقول محمود محمد علي المدرس في إعدادية بني سعد إن هذا المؤتمر لن يقدم أو يؤخر، "فهو صراع بين أحزاب سياسية لا نعرفها، ولا هي تعرفنا، من أجل الحصول على مكاسب لها، بعيدا عن هم المواطن الحقيقي".

وأضاف "اعتقد أننا شبعنا من وعود تلك الأحزاب في الإعمار، والأمن، وتحقيق الرفاه لأبناء العراق. فطيلة عام كامل فشلت تلك الأحزاب التي تألفت منها حكومة العراق من تقديم، أو إدامة خدمة واحدة، فالأمن مازال على حاله، والخدمات الأساسية صارت سيئة إلى أبعد الحدود، فهل سيتمكن المؤتمر الوطني من تقديم شيء لنا".

وفي قيظ تموز اللاهب، وتحت أشعة الشمس الحارقة، أجاب حيدر جاسم، وهو بائع صحف في منطقة الباب الشرقي، عن سؤال له حول المؤتمر الوطني " أي مؤتمر؟ والله سمعت به لكني لم أفهم شيء عنه ".

إجابة مختصرة، غير أنها ربما عبرت عن شريحة كبيرة من العراقيين، الذين يبحثون عن أمنهم المفقود، وأشياء أخرى. فرغم الإعلانات الضخمة التي قامت بها الحكومة العراقية المؤقتة، من أجل إنجاح مؤتمرها الوطني، إلا أنها فشلت حتى في اجتذاب المواطن العراقي، من أجل أن يتعرف أو يعرف عن متعلقات مؤتمر يفترض أن يكون هو المعني الأساسي فيه.

المؤتمر الوطني العراقي ينبئ بالفشل، تلك هي حقيقة الأمر كما يراها مهند سري مدير تحرير جريدة "دار السلام"، ويضيف "أعتقد أن الأولى من البحث عن مؤتمر وطني يكون بمثابة برلمان "كارتوني"، أن نبحث عن آليات نستطيع بها أن نقترب من المواطن أكثر. فهل يعقل أن نحاول أن نبحث عن ديمقراطية في بلد يعاني ٧٠ في المائة من أبنائه من البطالة؟، وهل من المعقول أن نبحث عن الديمقراطية في بلد يتعرض فيه المواطن كل يوم إلى القتل سواء عن طريق الاغتيالات، أو عن طريق تفجيرات مجهولة المصدر؟ أعتقد أن الديمقراطية كالشجرة لا تنبت في فنجان القهوة".

المؤتمر الوطني الذي يعول عليه المسؤولون في الحكومة العراقية ربما لن يكون كما يتمناه هؤلاء. فبوادر الفشل ربما كانت أبرز من بوادر النجاح. ولكن هل سيتمكن هذا المؤتمر من أن يسجل النقطة الأولى في طريق الديمقراطية الطويل؟.